تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتشكيل حكومة إنقاذ وطنى تحقق أهداف الثورة، ووضع خطة زمنية لتسليم السلطة فى موعد غايته الأول من يوليو 2102، والوقف الفورى لجميع أعمال العنف ضد المتظاهرين، والإفراج عن المقبوض عليهم، وعلاج مصابى الأحداث الأخيرة على نفقة الدولة، ودعا المجلس كافة القوى السياسية والوطنية للتكاتف لمواجهة الظروف الحالية التى تواجهها مصر للنيل من استقرارها فى هذا التوقيت، وإعلاء النظرة القومية على المصالح الخاصة للحفاظ على كيان الدولة، وسرعة التحول لبناء النظام الديمقراطى الذى ينشده الجميع لمصر وشعبها العظيم.

جاء ذلك خلال لقاء الفريق سامى عنان رئيس أركان حرب القوات المسلحة، نائب رئيس المجلس الأعلى، مع عدد من مرشحى الرئاسة ورؤساء الأحزاب السياسية بمقر وزارة الدفاع بكوبرى القبة، لبحث الأحداث المؤسفة التى شهدها ميدان التحرير وتصاعدها ببعض المحافظات، والتى أسفرت عن وقوع عدد من الضحايا والمصابين.

وأكد الفريق عنان أن القوات المسلحة مصرة على إجراء الانتخابات التشريعية فى موعدها يوم 28 سبتمبر الجارى، ووضع العديد من الإجراءات والتدابير الخاصة بتأمين أدق التفاصيل المرتبطة بالعملية الانتخابية القادمة التى ستتولى وزارة الداخلية تأمينها بمشاركة القوات المسلحة.

وأشار إلى أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليس طرفاً فى صراع مع أى من القوى السياسية أو الوطنية، ولا يسعى إلى البقاء فى السلطة أو المراوغة لتمديد هذه المدة، وأنه على استعداد لترك السلطة فى أى توقيت تتوافق عليه القوى الشعبية والوطنية إذا وضعت رؤية تتفق عليها للخروج من الأزمة الحالية.

وخرج اللقاء بعدد من التوصيات أهمها:

1ـ تشكيل حكومة إنقاذ وطنى تلتزم بتحقيق أهداف الثورة
2 ـ التأكيد على إجراء الانتخابات البرلمانية فى موعدها المحدد ابتداءً من 28 نوفمبر1102
3 ـ وضع خطة زمنية لتسليم السلطة لرئيس جمهورية منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً من مختلف طوائف الشعب فى موعد غايته الأول من يوليو 2012
4 ـ الوقف الفورى لأعمال العنف ضد المتظاهرين وتفادى الصدام بين عناصر الأمن والمتظاهرين
5 ـ كفالة حق التظاهر السلمى للجميع بما لا يتعارض مع حركة المرور أو المساس بالمرافق العامة والخاصة
6ـ الإفراج الفورى عن المقبوض عليهم فى أحدث السبت الماضى وما تلاها من أحدث
7 ـ علاج المصابين نتيجة هذه الأحداث على نفقة الدولة وتعويض أسر الشهداء الناجمة عن تلك الأحداث
8 ـ حصر المتسببين عن هذه الأحداث وإحالتهم إلى التحقيق الفورى ومحاكمتهم.

واتسم اللقاء بالوضوح فى مناقشة أبعاد الأحداث المؤسفة التى شهدها ميدان التحرير، وتصاعدها ببعض المحافظات، وأبدى الجميع أسفهم الشديد عن وقوع عدد من الضحايا والمصابين، كما تم إزالة الغموض وتوضيح الموقف فيما يتعلق بالجدول الزمنى لنقل الحكم إلى سلطة مدنية منتخبة من الشعب، وتبادل الأراء حول العملية الانتخابية، واتفق الجميع على ضرورة ترك المزايدات السياسية حفاظا على مصلحة الوطن، وتكاتف الجهود لإزالة الاحتقان والعنف وعودة الهدوء داخل الشارع المصرى للخروج من تلك الأزمة الراهنة.

حضر اللقاء السيد عمرو موسى والدكتور محمد سليم العوا والدكتور السيد البدوى رئيس حزب الوفد والدكتور محمد المرسى رئيس حزب الحرية والعدالة والدكتور محمد أبو الغار رئيس الحزب المصرى الديمقراطى وأبو العلا ماضى رئيس حزب الوسط وعماد عبد الغفور رئيس حزب النور ومحمد السعيد كامل رئيس حزب الجبهة والدكتور محمد نور فرحات بالحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعى والدكتور عبد الجليل مصطفى رئيس الجمعية الوطنية للتغيير وسامح عاشور نقيب المحامين والدكتور أحمد كمال أبوالمجد، وعدد من أعضاء المجلس الأعلى للقوات

المسلحة.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 22/11/2011
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com